التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها. هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

١ - تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

في الوقت الذي تؤدي فيه العضوية في منظمة التجارة العالمية إلى فتح الأسواق الدولية للبضائع الأردنية، فإنها تؤدي كذلك إلى فتح الأسواق المحلية للمنافسة من الواردات الأجنبية. لهذا السبب، فانه يتوجب على المصنعين المحليين اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة قدرتهم التنافسية من أجل تأمين حصتهم من السوق .

وتشمل هذه الخطوات تحسين نوعية البضائع المحلية وتطوير أو تحديث أساليب الإنتاج لتخفيض الكلفة. هذا وغالبا ما تقدم التجارة الحرة حلولا لهذه التحديات من خلال نقل التكنولوجيا الذي يرافق التجارة الواردة .

إن الانتعاش الاقتصادي الناتج عن التجارة الحرة يولد إيرادات حكومية جديدة، مما يوفر المصادر لمساعدة الشركات والعمال على التأقلم مع المنافسة الأجنبية.

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٢- تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

تعمل منظمة التجارة العالمية على تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء. لهذا السبب، فان على أصحاب المشاريع والأعمال الأردنية الاستفادة من الفرص الجديدة لتصدير البضائع والخدمات المحلية .

يجدر أن تكون البضائع المحلية ذات نوعية جيدة وأن تطابق معايير الصحة والسلامة الدولية من أجل جذب المشترين الأجانب. إلى جانب ذلك، تشكل أساليب توضيب البضائع الحديثة والجذابة عاملا أساسياً في جعل السلعة تنافسية .

هذا وتقدم الوكالات الحكومية وجمعيات الأعمال خدمات مفيدة للمنتجين المحليين الراغبين في زيادة مبيعاتهم من خلال التصدير .

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٣- زيادة فرص العمل

تقدم التجارة الحرة فرصا لتوليد وظائف في حال تحلى كل من القطاع الخاص والحكومات بالمرونة فيما يخص السوق العالمي. من جهة أخرى، فان التجارة الحرة تهدد الوظائف القائمة بالمنافسة المتزايدة .

يستطيع الأردن أن يعزز قدرة التجارة الحرة على إيجاد فرص العمل من خلال التعديل الفعال للسياسات والاستثمارات الاستراتيجية التي تدعم نمو الأعمال، هذا وبإمكان الأعمال تطبيق التطورات التكنولوجية وأساليب الإنتاج الحديثة لايجاد فرص عمل جديدة ومختلفة .

تشير الدراسات إلى أن وظائف المشاريع التجارية تميل لأن تكون أكثر أمنا وذات مردود مالي أفضل .

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٤- حماية حقوق الملكية الفكرية

توافق الدول التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية على تطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. بالتالي، فان على أصحاب المشاريع والأعمال والمستهلكين في الأردن أن يقدروا حقوق المبدعين .

تعمل قوانين حماية الأعمال الإبداعية على تشجيع ومكافأة المبدعين وتحمي مصالحهم المالية، كما تعمل هذه القوانين على حماية المستهلكين من خلال تمكينهم من الوثوق بمعايير نوعية معينة .

هذا وتؤدي الحماية كذلك إلى تحفيز منافسة عادلة وتضمن أن الأعمال والمشاريع الأردنية والدولية ستجني فوائد اختراعاتها وإبداعاتها.

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص، من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٥- الاستفادة من فرص العمل الجديدة

تؤدي العضوية في منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد فرص جديدة للأعمال والمشاريع الأردنية الراغبة والقادرة على التأقلم مع التغير.

تزيد التجارة الحرة وفرة المواد والبضائع المستوردة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة أنواع المنتجات الجاهزة والخدمات التي بالإمكان إنتاجها محليا. أضف إلى ذلك أن الشركات المحلية تستفيد من نقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة التي تصاحب التجارة المتأتية من استثمار الشركات الأجنبية في المرافق التصنيعية واتفاقيات الترخيص مع شركاء محليين.

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٦- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوجب على الأردن اتخاذ خطوات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تسريع النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار المحلي وحده غير كاف . تساعد العضوية في منظمة التجارة العالمية على تحسين جاذبية الأردن للمستثمرين الأجانب من خلال ضمان أن تكون قوانين التجارة عادلة ومرنة .

لا بد للأردن أن يطور بيئة أعمال إيجابية من خلال بيئة تشريعية مبسطة ومفتوحة وبنية تحتية محسنة وكذلك الاستثمار في الموارد البشرية وإيجاد شراكة مثمرة بين القطاع العام والخاص .

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٧- تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

لطالما مثل الشعب أبرز مصادرة قوة الأردن. هذا ومع بروز المشاريع والأعمال الجديدة وتأقلم الأعمال القديمة مع العولمة، فان مواصفات القوة العاملة ستتغير.

سيعتمد النمو الاقتصادي المستقبلي على المهارات القائمة على المعرفة. لهذا السبب، يلزم أن يكون التعليم النوعي في كافة المستويات أولوية وطنية من أجل تخريج أفراد قادرين على الارتقاء إلى المعايير الدولية. كذلك، فانه يتوجب على القطاع الخاص والعام الاستثمار في التعليم المستمر وتدريب المهارات بغية مواجهة احتياجات القوى العاملة المتغيرة.

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٨ - تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

لقد قام الأردن بتبني العديد من التغيرات التشريعية والقانونية، كقوانين حماية المكية الفكرية من أجل ضمان الموائمة مع منظمة التجارة العالمية. أما الآن، فان الخطوة المقبلة هي التطبيق السريع والكامل لهذه التغيرات على كافة مستويات الحكومة. هذا ويجب أن تشمل عملية التطبيق برنامج لتحديث القطاع العام يقوم على الشفافية والمسائلة عبر كافة الوزارات وأقسام الحكومة .

هذا ويجب أن يتطور النظام القضائي لتمكينه من الفصل قضائيا في بيئة أكثر تعقيدا أحدثها التقدم التكنولوجي والعولمة وتطورات ملموسة طرأت على الصناعة والتجارة .

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

٩- العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

كدولة عضو في منظمة التجارة العالمية، فان نجاح الأردن في الاقتصاد العالمي سيحدده قدرته على المنافسة .

هذا وتتطلب المنافسة الناجحة نفاذ إلى العالم من خلال وسائل الاتصال وفهم المستهلكين وتبسيط الحركة والتنقل والاتصال والاستثمار في المصادر البشرية. هذا ويلعب كل من القطاعين العام والخاص أدوارا حاسمة في تطوير البيئة التنافسية للأعمال.

على الحكومة تحديث البنية التحتية وتوفير تعليم نوعي على كافة المستويات وايجاد بيئة تشريعية محفزة للأعمال. كما يجدر بالقطاع الخاص أن يزيد من إبداعه وان يوفر تدريبا متقدما وأن يشرع بإضافة قيمة خاصة للصادرات .

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية

التحديات الناشئة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إنضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في شهر كانون أول ١٩٩٩ كجزء من السعي الوطني لتحسين الفرص الاقتصادية. إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم، تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، هذا وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حاليا ١٣٦ دولة.

ستؤدي عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية إلى إفراز العديد من الفرص. من جهة أخرى، فان الأردن سيواجه تحديات جديدة ناتجة عن ازدياد التجارة والمعايير العالمية. لأجل الثقافة العامة ، ستسعى هذه السلسلة المعلوماتية الأسبوعية إلى إلقاء الضوء على التحديات الناشئة عن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ونظامها التجاري.

١ تحسين الإنتاج للتنافس مع الواردات

٢ تطوير أسواق تصديرية للبضائع المحلية

٣ زيادة فرص العمل

٤ حماية حقوق الملكية الفكرية

٥ الاستفادة من فرص العمل الجديدة

٦ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

٧ تطوير قوة عاملة تمتلك المهارات الضرورية

٨ تطبيق التغيرات الحديثة على القوانين

٩ العمل بالتنافسية كأسلوب حياة

١٠ إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

١٠- إيجاد شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص

لقد كان تولي القطاع الخاص زمام القيادة ابرز ملامح قصص النجاح الاقتصادي في العالم.

بغية استغلال الفرص الاقتصادية الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية، فان على الأردن تطبيق شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص تبنى على مصادر قوى كلا القطاعين. هذا ويجدر بالحكومة وقادة الأعمال في الأردن بث رؤية واحدة قائمة على التنافسية الدولية والاستثمار الخاص ومعايير التميز العالمية، ولا يقل أهمية عما سبق تعميم المعلومات والشفافية. هذا وبالعمل معا، لا العمل كل قطاع على حدة، فانه بإمكاننا أن نضمن بروز الأردن كرابح في الاقتصاد العالمي وهو تحول جار حاليا على قدم وساق .

تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه السلسلة من أدبيات منظمة التجارة العالمية